

اقتصاد

بيع عقارات لمهربين ثم يسددوا غرامات تهريب

٢٦ كغ ذهب من جمارك دمشق للخزينة

إجراء إداري كالتأكد على دائرة التنفيذ الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء التنازل، مشيراً إلى أن المشكلة الأساسية تعود إلى مدى تعاون الجهات الوصائية المختصة مع إدارة الجمارك في تنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحتها، مشيراً إلى وجود مندوبين من مديرية الجمارك لدى دائرة التنفيذ لتسجيل الأضابير وإرسالها عن طريق النيابة العامة إلى الأمن الجنائي وأقسام الشرطة من أجل تنفيذ المذكرات الصادرة والنشر بالنشرات الشرطية.

وأشار عسكر إلى وجود إشكالية تؤدي إلى التأخر في التنفيذ من الجمارك وهي التأخير في إرسال الأحكام الصادرة لمصلحة الجمارك في بعض الحالات، وذلك بعد صدور الحكم من المحكمة وإرساله إلى قضايا الدولة، لئلا يصر إرساله إلى إدارة الجمارك من أجل التبليغ والتنفيذ كاشفاً عن وجود حالات وصل التأخير في وصولها من المحكمة إلى مديرية الجمارك إلى أكثر من عشر سنوات.

إضافة إلى وجود صعوبة تواجه الجمارك في تنفيذ الأحكام والتقاضى وهي مشكلة تبليغ مذكرات حضور الجلسات المحكمة والبدائية أو الاستئناف، إضافة إلى تبليغ قرارات المحكمة ومذكرات التنفيذ، التي يسبب الظروف التي يمر بها القطر وعدم وجود عنوان المخالف يؤدي إلى التبليغ دائماً عن طريق الصحف الذي يحمل الجمارك أعباء مالية كبيرة نتيجة للتكلفة المرتفعة من هذه الطريقة في التبليغ، ما دفع مديرية جمارك دمشق أن تقترح الاكتفاء بالتبليغ لصفاً لوحة إعلانات المحكمة ولوحة إعلانات الجمارك، بغية

التسريع في إجراءات التقاضي وتخفيف الأعباء المالية. وبين عسكر أن مديرية جمارك دمشق لجأت مؤخراً وخاصة في القضايا ذات الغرامات الكبيرة إلى أسلوب التنفيذ المدني، من خلال التنفيذ في حال وجود عقارات أو أي ممتلكات للمخالفين، بأن يتم بيع هذه الممتلكات لمصلحة الأحكام المحكوم بها من التنفيذ المدني.

وبين عسكر أن المديرية قامت مؤخراً بالتنفيذ على قضية تهريب ذهب رقم ٧١٥٩/ق/ض/٩٤ غرامات ٧٦ مليوناً، إضافة إلى أنه تم تحويل قيمة المضاعفة ٢٥ كغ في حساب الإدارة بمبلغ ١٥٤ مليوناً ما ساهم في رفد خزينة مصرف سورية المركزي بقيمة ٢٥ كغ من الذهب.

مشيراً إلى أن الإدارة تعمل حالياً على متابعة إجراءات التنفيذ لبيع العقارات وتحصيل حقوق الخزينة للغرامات المترتبة على القضية ٢٣٢١/ق/ض/٢٠٠٣ للمضاعفة خطوط، مبيناً أن الغرامة المحكوم بها على المخالف لمصلحة الجمارك وصل إلى ٤٢٥ مليون ليرة سورية.

محمد راكان مصطفى

كشف مدير جمارك دمشق خالد عسكر لـ«الوطن» أن عدد القضايا التي نظمتها المديرية حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي (٢٠١٦) بلغ ٩٣٢ قضية، بلغت القيمة الإجمالية للغرامات المحصلة ٨,٥ مليارات ليرة سورية، على حين بلغت القيمة الإجمالية للغرامات غير المحصلة ٣٢,٨ مليار ليرة سورية.

وعن موضوع التأخير في تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء لمصلحة الجمارك ووجود ملفات تعود لأكثر من خمسة عشر عاماً لم تنفذ ما يعني أنها سقطت بالتنازل الشيء الذي أدى إلى ضياع حقوق الدولة، بين عسكر أنه وفي كتاب إدارة قضايا الدولة رقم ٢٥٨/ق/٢٠١٦ تاريخ ١٤/٤/٢٠١٦ الموجه إلى جمارك دمشق، الذي تضمن أن الأحكام الجزائية كافة وهي الصادرة لمصلحة الإدارة ترسل إلى مديرية الجمارك شعبة التبليغات ثم شعبة التنفيذ، ويتم تنفيذ هذه الأحكام عن طريق دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية بدمشق وليس التنفيذ المدني، ما أدى إلى أن تكون جميع إجراءات التنفيذ من دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية، وذلك على اعتبار أن قضايا الدولة ترى الأحكام الجزائية ذات طبيعة مختلفة بعضها جزائية والأخر مدني في آن واحد وأنه في حال عدم التسديد يحبس المحكوم عليه مدة عام ما يستوجب أن يتم التنفيذ عن طريق دائرة التنفيذ.

وأوضح عسكر أن دور مديرية الجمارك مخاطبة دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية للملاحقة أصولاً إضافة إلى أي

٨٠٠ مليار ليرة أضرار الكهرباء في الأزمة

مدير عام التوزيع: نؤمن ٣٠٪ من الكهرباء المطلوبة ونحتاج ٢٨ مليون دولار شهرياً لاستيراد الفيول



أكد عسكر أن الأزمة التي يمر بها قطاع الكهرباء في سورية هي أزمة تموين وليس أزمة إنتاج، وفي هذا السياق يوضح المدير العام أن الدولة تؤمن شهرياً نحو ١٠٠ ألف طن من مادة الفيول المستورد وهي ما يمثل حمولة باخرة تصل قيمتها إلى ٢٨ مليون دولار وهو ما يعادل ١٤-١٥ مليار ليرة سورية، وهذا يعني أن ما يتم تأمينه حالياً من مادة الغاز لا يتعدى ٧ ملايين ٣ م يحد أن كان يتم تأمين ما بين ١٢-١٥ مليون ٣ قبل الأزمة بينما كان يتم تأمين قرابة ١٥ ألف طن من مادة الفيول من الإنتاج المحلي.

وحول عدد المشتركين في سورية بين أن إجمالي عدد المشتركين وصل إلى ٥,٥ ملايين مشترك تسعى الوزارة إلى تطوير قدرة الطاقة الكهربائية وخطوط النقل المعنية بتوزيع الطاقة الكهربائية لضمان وصول أكبر كميات من الطاقة المولدة والاستفادة منها، وفي هذا السياق يتم العمل على

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة توزيع الكهرباء مصطفى شيخاني أن إجمالي ما تعرضت له وزارة الكهرباء من أضرار خلال سنوات الأزمة تجاوزت قيمته ٨٠٠ مليار ليرة حيث كان قطاع الكهرباء من أكثر القطاعات الحيوية التي تم استهدافه ومحاولة تخريبه وإخراجه عن العمل إلا أن الحكومة استطاعت دعم القطاع الكهربائي بالتوازي مع الخطط والجهود التي قامت بها وزارة الكهرباء حيث استطاعت أن تعمل بشكل متواز بين تأمين وتوفير مدخلات عملية التوليد من مادتي الفيول والغاز والعمل على تأمين سلامة الشبكة حيث أخذت عمليات إصلاح الشبكات وإعادة تأهيلها بشكل مستمر جزءاً مهماً من مساحة عمل الوزارة، وفي هذا الإطار نجحت الوزارة في تخفيض نسبة الفاقد الفعلي بحدود ٧,٩ منذ بداية الأزمة حيث وصل مستوى الفاقد مع العام ٢٠١٢ إلى ٣٦٪ جراء أعمال التخريب والاعتداء على الشبكة إضافة إلى تعاطف حالات الاستجرار غير المشروع للطاقة، وعن حجم ما تؤمنه الوزارة من الاحتياجات الخلفية من الطاقة الكهربائية أوضح أنه يتم حالياً تأمين قرابة ٣٠٪ من كامل الاحتياجات المطلوبة حيث يتم تأمين نحو ٢٠٠٠ ميغاواط حالياً بينما تصل

الصاغة تفاوض الحكومة لإعادة نقل الذهب إلى القامشلي

يهدف منع التهريب والتلاعب بسبب فرق الأسعار الحاصل.

ومن جهة أخرى سجلت تداولات الأسبوع الرابع من آب انخفاضاً في أحجام وقيم التداول حيث وصلت قيمة التداولات إلى ١١ مليوناً بحجم ٧٩ ألف سهم موزعة على ٧٠ صفقة، بالمقابل ارتفع مؤشر السوق ١,٩٢ نقطة، وفي آخر جلسات بورصة دمشق أغلقت جلسة تداول يوم الخميس الماضي بحجم تداول قدره ١٧,١١٨ سهماً موزعاً على ١٧ صفقة وبقيمة تداول إجمالي أكثر من ٢,٢٥٦ مليون ليرة سورية.

القامشلي، موضحاً بأن المنطقة الشرقية وبالأخص القامشلي تعتبر هي السوق الأكثر نشاطاً بالبيع والشراء ولورشات الذهب في دمشق، وذلك لأن أغلبية السكان تجني محاصيلها وتحول منها إلى الذهب لتحتفظ بقيمتها عندما تحتاج إلى إعادة زراعة المحصول وشراء البذار ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى كثرة الأفراح والمناسبات في تلك المنطقة.

وكشف جزماتي عن وجود مفاوضات حالياً مع الحكومة للعودة عن قرار المصرف المركزي الأخير، بما يسهم بعودة النشاط والحركة إلى أسواق الذهب، حيث تأثرت أكثر من ٥٠ ورشة

علي محمود سليمان

استمرت حركة بيع الذهب بالانخفاض للأسبوع الثاني على التوالي بعد صدور قرار مصرف سورية المركزي بإيقاف العمل بقراره السابق القاضي بالسماح بنقل الذهب بين دمشق والقامشلي وفق أسس تم الاتفاق عليها مع نقابة الصاغة سابقاً.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين نقيب الصاغة أن حركة البيع اليومية انخفضت إلى حدود النصف كيلو غرام ذهب يومياً وذلك نتيجة تأثير قرار المركزي بإيقاف نقل الذهب إلى

إحداث مستمر لمراكز تحويل جديدة وتحقيق زيادة في عدد محطات التحويل إضافة إلى العمل على تخفيض ساعات التقنين قدر المستطاع وتثبيت برامج التقنين ما يساهم من كفاءة التعامل لدى المشتركين مع حالات التقنين وخاصة لدى بعض القطاعات الخدمية والإنتاجية

والمياه الضرورية للمواطن. وأشار إلى عدالة توزيع الطاقة المنتجة بأن آلية التوزيع تكون وفق تخصيص كل محافظة حسب حمولتها الأساسية مع تعجيل ولحظ برامج التقنين ومنه تعمل كل شركة في المحافظة على توزيع الكميات الموردة إليها وفق المخطط لديها ووفق العدة من الأولويات مثل منع تزويد الطاقة للأبار والمشايف وغيرها من القطاعات الحيوية والضرورية للمواطن. وعن كيفية زيادة وتحسين الواقع الكهربائي بين أن هناك توجهات لدى الوزارة نحو تشجيع العمل بالطاقات المتجددة حيث عملت الوزارة على سن تشريعات خاصة تسمح بالاستثمار في توليد مثل هذه الطاقات إضافة إلى تشجيع تأمين المواطن لاحتياجاته في حال رغب من الطاقات المتجددة بحيث تكون نسبة الطاقة المؤمنة من خلال ذلك رديفة للطاقات التقليدية.

البيانات المالية لشركة بيكول للصرافة المساهمة المغفلة كماهي في 2015/12/31

قائمة الدخل		قائمة التكاليف التقديرية	
2015-12-31	2014-12-31	2015-12-31	2014-12-31
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
15,164,408	7,850,118	2,626,386	2,318,797
359,366	459,463	2,736,658	2,711,874
4,892,494	12,097,179	165,198,610	49,436,584
4,007,415	4,005,479	(135)	(457,108)
24,423,682	24,412,239	1,935	(335,439)
(707,388)	(2,057,344)	12,093,175	(12,093,175)
(2,736,658)	(2,711,874)	36,943,939	36,943,939
(8,178,635)	(10,509,000)	(381,000)	(843,000)
(10,174,615)	(11,452,818)	(381,000)	(843,000)
(21,797,296)	(26,731,036)	(28,700)	0
2,626,386	(2,318,797)	459,462	459,462
5	(4,64)	430,762	0
359,366	459,462	(171,145,509)	36,000,939
2,267,020	1,859,334	222,928,925	186,927,865
4,53	(3,72)	51,783,616	222,928,925

خاض بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

شركة بيكول للصرافة المساهمة المغفلة

تقرير حول التكاليف التقديرية للشركة بيكول للصرافة المساهمة المغفلة، والتي تتكون من التكاليف التقديرية لعام 2015، وقيمة التكاليف التقديرية للشركة بيكول للصرافة المساهمة المغفلة في عام 2015 وقيمة التكاليف التقديرية للشركة بيكول للصرافة المساهمة المغفلة في عام 2014.

محمود صوري شتاوي

قائمة المركز المالي	
2015-12-31	2014-12-31
ليرة سورية	ليرة سورية
5,757,336	5,410,532
36,744,751	43,384,538
24,306	168,199,322
13,292,670	9,940,012
126,836,945	7,023,019
14,043,865	16,035,482
367,438	731,470
693,372	693,237
62,652,563	62,623,863
260,413,236	314,041,475
3,549,358	60,263,446
3,549,358	60,263,446
250,000,000	250,000,000
836,384	809,882
5,688,128	3,627,810
359,366	(459,463)
256,863,878	253,778,029
260,413,236	314,041,475

يمكن الإطلاع على البيانات المالية وتقرير مفتش الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

قائمة المركز المالي

2015-12-31	2014-12-31	الإيضاح
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,757,336	5,410,532	3
36,744,751	43,384,538	4
24,306	168,199,322	5
13,292,670	9,940,012	5
126,836,945	7,023,019	6
14,043,865	16,035,482	7
367,438	731,470	8
693,372	693,237	9
62,652,563	62,623,863	10
260,413,236	314,041,475	10
3,549,358	60,263,446	11
3,549,358	60,263,446	11
250,000,000	250,000,000	12
836,384	809,882	12
5,688,128	3,627,810	12
359,366	(459,463)	12
256,863,878	253,778,029	12
260,413,236	314,041,475	12